

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق
خلال المدة ١٩٨٠-٢٠١٣ (*)

م.م مدركة ذنون يحيى

كلية طب الموصل

جامعة الموصل

أ.د. باهر محمد عتلم

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

The Role of Foreign direct investments in the economic
growth in Iraq during the period 1980-2013

Prof. Dr. Baher Mohammed A.
College of Economic and Political
Cairo University

Assis. Lec. Mudraka Thnoon Y.
college of Medicine
Mosul University

تاريخ قبول النشر ٢٠١٦/٦/١٩

تاريخ استلام البحث ٢٠١٦/٣/٢٨

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير في الاقتصاد الموسومة "دور الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠)", معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، القاهرة، تاريخ مناقشة الرسالة ٢٥/٩/٢٠١٢.

المستخلص:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد وسائل فتح أسواق البلدان المتقدمة للسلع الجديدة التي تساهم البلدان النامية في إنتاجها، وكذلك فهي مصدر مهم لتوريد العملات الأجنبية إلى البلدان الأخيرة التي ترضخ تحت وطأة الديون والتي تعتمد وبشكل كبير على الاستيراد الأجنبي، فضلاً عن الإيجابيات العديدة لهذا النوع من الاستثمار، لذا فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايداً كبيراً إلى البلدان النامية منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي بسبب عدم إمكانية استمرار المعونات الأجنبية والقروض المصرفية لوحدها بتمويل تنميتها الاقتصادية، ومن هذا الشأن ركز العراق اهتمامه على جذب هذا النوع من الاستثمار بوصفه أحد وسائل سد الفجوة في موارده المالية والمحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم له، لذا فقد هدف البحث إلى قياس وتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٣)، وفيه أوضحت نتائج الجانب العملي معنوية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر X_1 والصادرات X_2 والناجم الصناعي X_5 والاستثمار المحلي X_6 ومعدل النمو السكاني X_8 ونسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي X_9 والانفاق الحكومي العام X_{10} بعلاقة إيجابية مع قيم الناتج المحلي الإجمالي Y في حين ظهرت معنوية متغير الاستيرادات X_3 والعجز في الموازنة العامة للدولة X_4 ومعدل التضخم X_7 وبالعلاقة غير Y إيجابية مع المتغير المعتمد، ولم تظهر معنوية متغير متوسط عدد سنوات التعليم X_{11} خلال مدة البحث.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، نمو اقتصادي، عراق.

Abstract:

Foreign direct investments are considered one of the means to open the developed countries markets with new goods that are produced by them with the developing countries. Also, the foreign direct investments is an important source to polarize the foreign currencies to the developing countries that suffer from debts and considerably depend on imports, in addition to the several advantages of this type of investment. Therefore, the flows of the foreign direct investments witnessed a great increase in the developing countries since the decade of eighties in the past century due to the incapability of resuming the foreign assistances and the bank loans alone to finance the economic development in those countries. From this point, Iraq focused its attention to attract this kind of investments as one of

means used to bridge this gap between its financial and local resources through accommodating the suitable climate for this investment. So, this research aimed at measuring and analyzing the role of the foreign direct investment in economic growth in Iraq during the period 1980-2013. In this research the result of the practical aspect showed the significance of the variable of foreign direct investment X_1 , export X_2 , industrial product X_5 , Local investment X_6 , population growth rate X_8 , Capital accumulation ratio to GDP X_9 , General expenditure X_{10} , with positive relation with the dependent variable (gross domestic product Y), while the significance of the variable import X_3 , deficit in general budget X_4 , average inflation X_7 , with a negative relation with the dependent variable, there were no significance for the variable mean number of the education years X_{11} , though out the period of the research.

Key Words: foreign direct investment, economic growth, Iraq.

المقدمة:

يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات لأموال أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، أي أنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي في دولة أخرى، ويكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي، أو من بلد الإقامة، سواء أكان هذا المستثمر فردًا، أم شركة، أم مؤسسة، ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المضامين، أهمها: إنّه استثمار في موجودات ثابتة بطبيعتها، لذا فإنّ إدارتها تكون مباشرة من قبل المستثمر الأجنبي، ويتم تمويل الاستثمارات الأجنبية من خلال رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي الذي يتخذ نمط التمويل بالملكية والمديونية أو بصيغ أخرى متعددة، أما القنوات التي يسلكها في حركته فقد تكون الشركات متعددة الجنسية، وقد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي أكسب هذه الشركات صفة تخطى الحدود القومية. أما المستثمر الأجنبي فهو الذي يضع الاستثمارات الأجنبية، قد يكون إما شخصًا طبيعيًا، وإما معنويًا، مثل منظمة أعمال، أو شركة، أو مؤسسة، وربما يكون المستثمر دولة، أو اتحادًا من مجموعة دول، إلا أنه في أكثر الأحوال تكون الشركات متعددة الجنسية هي المصدر الأكبر للاستثمارات الأجنبية.

مشكلة البحث:

يتسم الاقتصاد العراقي بعدد من الصفات التي جعلت منه اقتصاداً يشارك العديد من البلدان النامية خصائصها وسماتها، فأحدى أهم خصائصه تتمثل في اختلال هيكله الاقتصادي وهيمنة قطاع إنتاج السلع الأولية كالزراعة والصناعات الاستخراجية التي يعتمد عليها العراق في الإنتاج والتصدير، والتي تشكل المصدر الرئيس لتكوين الدخل القومي وتوفير النقد الأجنبي، ويتسم أيضاً بالتقلبات في وتائر نموه إذ إنّ قطاعات الإنتاج تعاني من حالة التذبذب وعدم الاستقرار يرافق ذلك عدم توازن هيكله الإنتاجية التي قادتته نحو التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية وتصديرها بشكلها الأولي مثل المنتجات الغذائية والأولية، الأمر الذي عكس أثره في تشويه الهيكل الاقتصادي والإنتاجي العراقي وهشاشة بنية سوق العمل فيه الذي تسوده نسبة كبيرة من ضعيفي التأهيل والقدرات الفنية والإدارية وانتشار ظاهرة البطالة التي أفرزت انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير إيجابية فضلاً عن أنها ألقت أعباء كبيرة على السياسة المالية والاقتصادية للبلد، رافق ذلك انتشار ظاهرة الفقر بسبب آليات التضخم في البلد فضلاً عن ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل شبه دائم ولاسيما بالنسبة للسلع الضرورية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ الأهمية في رفع معدلات التضخم، لذا فإن التعامل مع هذه الشركات أصبح أمراً لا بد منه لأنها تعد مصدراً مهماً لجذب الأموال الأجنبية اللازمة لتنفيذ خطط الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي للبلد والانفتاح على الأسواق الدولية وإمكانية النفاذ إليها لاسيما وإن هذا النوع من الاستثمار يعد نافذة مستمرة من العمل والإنتاج للحصول على التكنولوجيا الحديثة بعد أن ظلّ العراق ولفترات زمنية طويلة بعيداً عن التطورات التي حصلت في الصناعة العالمية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية، وفي هذا الشأن أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية على المنافع المتحققة من هذا النوع من الاستثمار الذي يُمكن الدولة المضيفة من تحقيقها، سواء أكانت منافع مباشرة، أم غير مباشرة، كنمو الدخل القومي أو نمو رأس المال الثابت، أو رفع معدلات تراكم رأس المال، فضلاً عن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان

المدفوعات والميزان التجاري، وتشغيل مزيد من الأيدي العاملة، واستغلال قدر كبير من الموارد المادية والبشرية في البلدان المضيفة، ونقل أحدث وسائل التكنولوجيا إليها.

هدف البحث:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الاقتصادية التي تسهم في تطوير الاقتصاد العراقي ورفع معدلات نموه، وهو مؤشر على الانفتاح على العالم الخارجي وقدرته على التعامل والتكيف مع الأسواق الأجنبية، ومن هذا الشأن يهدف البحث إلى دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٨٠-٢٠١٣.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في تحديد مسارات النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٨٠ - ٢٠١٣.

منهج البحث:

١- أسلوب البحث: اعتمد البحث في منهجه على أسلوب الربط بين اتجاهين، الأول: (وصفي) يستند إلى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه، والثاني: (كمي) يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه، ومن ثم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق لتقييم الجانب التجريبي من الدراسة.

٢- الفترة الزمنية: تضمنت الدراسة فترة زمنية مدها ٣٤ عامًا ١٩٨٠ - ٢٠١٣، ولأغراض الدراسة القياسية سيتم استخدام نموذج قياسي بأربع صيغ، هي الخطية، واللوغاريتمية المزدوجة، وشبه اللوغاريتمية، والمعكوسة وبطريقة الانحدار الخطي المتعدد المعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS؛ لأنها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة التي غالباً ما تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية، من خلال نقل وتوطين التكنولوجيا والعديد من الصناعات المتقدمة إليها، ومن هذا الشأن حظي هذا الاستثمار في العراق بقبول واسع من أجل الحصول على منافع المتمثلة في تقليل كلفة التكنولوجيا الحديثة وتدريب الأيدي العاملة المحلية وفتح أسواق جديدة ذات ارتباطات دولية، فضلاً عن دوره في تسويق المنتجات المحلية في الأسواق العالمية ومن هذا الشأن ارتأينا تسليط الضوء

على أهم الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

ففي عام ٢٠٠٧ نشر الكواز والعبادي دراسة أوضح فيها أن البلدان النامية اعتمدت منذ مدة طويلة وحتى الآن على عدد من الدول المتقدمة للنهوض بمستويات تنميتها وزيادة معدلات نموها الاقتصادي، وأن ذلك تم بأشكال وصور متعددة؛ نتيجة للنقص الكبير في مصادر التمويل المحلية لديها لدعم مشاريعها التنموية، لأن ذلك يتطلب اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي الذي يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي وإيجاد فرص عمل للأيدي العاملة العاطلة عن العمل، وزيادة معدلات التشغيل وإدخال أحدث وسائل التقنية إلى البلدان المضيفة، وتزويدها بأساليب إدارية أكثر فاعلية، وهو ما يعد من المزايا التي لا توفرها بقية أنواع مصادر التمويل الأخرى، وأوضح الباحثان وجود فوائد عدة يحصل عليها الاقتصاد المضيف من الاستثمار الأجنبي، منها نقل التكنولوجيا الحديثة التي يتم من خلالها نقل التقنية والمهارات الإدارية للعاملين في الدولة المضيفة، والتأثير الإيجابي في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات، وما لذلك من آثار إيجابية تنعكس في النمو الاقتصادي للبلد المضيف (الكواز والعبادي، ٢٠٠٧).

وفي عام ٢٠٠٧ أيضاً نشر Alasrag بحثاً عن سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أوضح فيه أن هذه الدول تسعى إلى تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصادية مرتفعة من أجل حل المشكلات التي تواجه إقتصاداتها، مثل مشكلات البطالة، وعجز موازين مدفوعاتها، وتدني معدلات الادخار، والاستثمار في عدد كبير من مشاريع هذه الدول، ومن هنا عدَّ الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة لرفع معدلات النمو في التجارة والاقتصاد؛ لما يوفره هذا النوع من الاستثمار من تكنولوجيا متقدمة، ورأس مال كبير، وإدارة حديثة، فضلاً عن اتصال هذه الدول بأسواق نظيراتها المتقدمة، وأوضح الباحث أن البلدان العربية تتمتع بعوامل عديدة جاذبة لهذا النوع من الاستثمار، إلى الحد الذي يمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية، المتمثلة في اختراق السوق العالمية، وتحقيق أرباح مرتفعة، لأن هذه الدول تمثل سوقاً كبيرة، لذا يقع عليها عبء أساس هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة القصوى منه لدعم نموها الاقتصادي (Alasrag, 2007)، وفي عام ٢٠٠٨ أوضحت دراسة مبروك دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة معدل التكوين الرأسمالي في معظم البلدان النامية التي تعاني من نقص

كبير في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية فيها، بسبب انخفاض دخولها القومية وصعوبة الادخار فيها، وقد أوضح الباحث أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة معدل التكوين الرأسمالي في هذه البلدان، الذي ارتفع بنسبة ٤٠٠% خلال المدة: ١٩٨٠-١٩٨٥، و ١٩٩٢-١٩٩٣؛ إذ ازداد من متوسط سنوي قدره ١٢,٦ مليار دولار إلى ٥١,٨ مليار دولار، ثم إلى ٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٤، وبلغ نصيب البلدان النامية نحو ٢٠% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في النصف الأول من عقد الثمانينات، وازداد إلى ٣٢% خلال المدة ١٩٩٢-١٩٩٤، وفي عام ٢٠٠٠ بلغت قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان نحو ١١١٩ مليار دولار، أي بزيادة بلغت نسبتها ١٤% مقارنة بعام ١٩٩٩ (مبروك، ٢٠٠٨)، وفي عام ٢٠٠٩ نشر الجابري دراسة عن دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، أوضح فيها أن الاستثمار الأجنبي أحد العوامل الخارجية التي تدعم اقتصاد أي دولة، لأن هذا العامل يسهم في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ويسهم في توفير عدد من فرص العمل اللازمة لامتناس ظاهرة البطالة، وكبح معدلات التضخم، والنفوذ إلى الأسواق الدولية من خلال تنمية الصادرات، فضلاً عن هذا النوع من الاستثمار في زيادة معدل النمو الاقتصادي، من خلال زيادة القيمة المضافة لتشغيل الأيدي العاملة، وتدريبها، وهذا النوع من الاستثمار يحفز الاستثمار المحلي؛ لأنه يمثل إضافات مباشرة إلى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف، من خلال زيادة عدد وحجم المشاريع الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية، ويُمكنُ هذا الاستثمار الشركات متعددة الجنسية من نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة، بشرط أن يتم توجيه الاستثمار بشكل صحيح في القطاعات الاقتصادية؛ فيؤدي حينئذٍ إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الدول المضيفة؛ ومن ثم يعالج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المحلي، دون التأثير السلبي في هيكل الاقتصاد المضيف (الجابري، ٢٠٠٩)، وفي عام ٢٠٠٩ نشر مالكي دراسة عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا بالجزائر، أوضح فيها أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر مهم من مصادر التمويل الخارجي في عدد كبير من البلدان النامية التي تعجز فيها المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وأن أهمية هذا النوع من الاستثمار ازدادت منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي؛ لأسباب عديدة، أهمها: أزمة المديونية عام ٢٠٠٨، وما ترتب عليها من عجز عدد من الدول المدينة عن سداد ديونها، وحدث تغييرات في الدول النامية ذات العجز المالي في مجالات

التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية، وقد أوضح الباحث أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر برز في مجالات متعددة، منها التجارة الدولية في عدد من الأقطار العربية، بلغت قيمتها نحو (٥) تريليون دولار عام ١٩٩٥، مرتفعة بنسبة ١٩% عما كانت عليه عام ١٩٩٤، وارتفعت قيمة الخدمات التجارية بنسبة ١٢.٦% لتبلغ نحو ١٢ تريليون دولار عام ١٩٩٥، أما صادرات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم أكثر الدول العربية؛ فقد بلغت نحو ١٤١ بليون دولار، أي أنها حققت ارتفاعاً بنسبة ١٧,٥% مقارنة بعام ١٩٩٤. أما في مجال النمو الاقتصادي الذي يعد أحد أهم المؤشرات الابتدائية التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية فقد شهد عام ١٩٩٦ تحقيق معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الأقطار العربية تراوحت بين ٤% - ٧% سنوياً وهي: موريتانيا ٧%، تونس ٦.٩%، الأردن ٥.٢%، مصر ٤.٩%، السودان ٤.٧%، والكويت ولبنان والمغرب ٤% لكل منها، وهي معدلات توازي معدلات النمو العالمية (مالكي، ٢٠٠٩)، وفي عام ٢٠١٠ قدمت بسيوني دراسة عن الآثار الإيجابية لتدفقات الأموال الأجنبية، مثلتها في زيادة معدل التراكم الرأسمالي، على اعتبار أن رأس المال الأجنبي يسهم في إضافة رصيد إلى رأس المال في المجتمع، في شكل تجهيزات إنتاجية تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع. ومثلتها كذلك في دور هذه الأموال في تقليص فجوة الموارد المحلية الاستثمار - الادخار وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وهو ما تسعى إلى تحقيقه البلدان النامية؛ لأنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة تعجز هذه البلدان عن تنفيذها بمواردها المالية المحدودة؛ لذا تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية باعتبارها الوسيلة المهمة لتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية فيها، كما أن هذه الأموال تصطبغ معها التكنولوجيا الحديثة التي تسهم بدور بارز في إستراتيجية التنمية التي تسعى إلى تحقيقها البلدان النامية، وتعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه، وهو ما يكون له أثر واضح في زيادة الصادرات؛ ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي المطلوب، وفي هذا الشأن يشير الواقع العملي إلى أن الدول التي استعانت بالاستثمارات الأجنبية حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومنها تايوان، هونك كونك، سنغافورة، وكوريا الجنوبية، وهي معدلات تراوحت بين ١٠% إلى ١٢% عام ١٩٩٢، وهو ما نتج عن سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وتشجيعها لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها (بسيوني، ٢٠١٠)، وفي عام ٢٠١٠ نشر عبد النبي دراسة عن الاستثمار الأجنبي ودوره في تطوير الاقتصاد العراقي أوضح فيها أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن هذا النوع من

الاستثمار أسهم بدور مهم في نمو اقتصادات عديدة، وفي قطاعات معينة، مثل حقول إنتاج النفط الخام في الخليج العربي، ومزارع الشاي في الهند، وعلى ضوء ذلك يشير الباحث إلى وجود عدد من مؤشرات التنمية المتداخلة والمتكاملة التي يحققها هذا الاستثمار، منها تحقيق تحولات هيكلية في المجالات الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، والثقافية، وتحقيق تحسن مطرد في نوعية حياة أفراد المجتمع مادياً ومعنوياً، وعلى الرغم من إيجابيات هذا النوع من الاستثمار، إلا أنه يحدث عدداً من الآثار السلبية، منها الهيمنة الاستعمارية التي تمارسها الشركات متعددة الجنسية، واستنزاف قدر كبير من ثروات الدول المضيفة، وعلى الرغم من ذلك فإن العديد من الدول تفضل هذا النوع من الاستثمار لاسيما المباشر؛ لدوره في نقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والتسويقية إلى الدول المضيفة، فضلاً عن دوره في توسيع نطاق التجارة، وتوفير فرص العمل، وكبح جماح التضخم، وتسريع معدلات التنمية الاقتصادية، والاندماج في الأسواق العالمية (عبد النبي، ٢٠١٠).

توضح الدراسات المذكورة آنفاً أنها تناولت موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر بصيغته الوصفية، وفي إطار مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة التي أكدت على أن الأعباء التي يفرزها هذا النوع من الإستثمار تتحملها البلدان المضيفة، في حين أن المنافع وبصورتها الحالية سوف تتجه إلى البلدان المتقدمة، وهذا الأمر يتطلب التحوط من الأعباء مستقبلاً.

التقدير الإحصائي والتفسير الاقتصادي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو

الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٣

من أجل قياس وتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق يقتضي الأمر معرفة قيم ومعدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال مدة البحث: بلغت قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى العراق نحو ١.٥٣ مليون دولار عام ١٩٨٠، وتذبذب هذا الرقم خلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٥ بفعل الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي؛ إذ زاد إلى ٤.١٢ مليون دولار عام ١٩٨١، وهبط إلى ١.٤٧ مليون دولار عام ١٩٨٣، ووصل إلى أدناه عام ١٩٨٥ وبلغ ٠.٩٣ مليون دولار، أي بمعدل نمو سنوي مركب^(٥)

(٥) حسب معدل النمو السنوي المركب وفقاً للمعادلة الآتية:
$$\sqrt[n]{\frac{Y_t}{Y_0}} - 1 \times 100$$

قدره -٢٠.٣٧٢% خلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٥، وارتفع بشكل كبير نسبياً عام ١٩٨٧، وبلغ ١٣.٢١ مليون دولار، ثم عاود الهبوط إلى قيم متدنية بلغت نحو ٠.٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٨، وارتفع قليلاً إلى ٢.٦٧ مليون دولار عام ١٩٩٨، ثم بلغ ٠.٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٠، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو -٢٦.٤٣٩% للمدة ١٩٨٦-١٩٩٠، ومنذ عام ١٩٩١ أي بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية شهد زيادة طفيفة بلغت نحو ٣ مليون دولار عام ١٩٩١، ثم وصل إلى ٧.٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٢، وخلال عامي ١٩٩٣-١٩٩٤ هبطت قيم الاستثمار المذكور إلى ٠.٨١ و ٠.٠٣ مليون دولار، وعاود الزيادة مرة أخرى عام ١٩٩٥ وبلغ نحو ٢.٤ مليون دولار، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ -٤.٣٦٤%، ثم وصل إلى ٣.٨٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٦، واستمر في الزيادة ووصل إلى ٦.٩ مليون دولار عام ١٩٩٩، ثم هبط قليلاً إلى ٣.١٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو -٤.٢٣٧%، وفي عام ٢٠٠١ بلغ ٦.٤٥ مليون دولار، وهبط إلى ١.٥٩ و ٠.٠٢ مليون دولار خلال عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق، ومنذ عام ٢٠٠٤ شهدت قيم الاستثمار الأجنبي المباشر تزايد مطرداً بلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٤، ثم وصل إلى ٥١٥.٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥، وهبط قليلاً إلى ٣٨٣ مليون دولار عام ٢٠٠٦، ومنذ عام ٢٠٠٧ زادت قيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتدرجت بين ٩٧١.٨ و ١٨٥٥.٧ و ١٤٥١.٥ و ١٤٢٦.٤ مليون دولار خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره ١٨.٤٩٤% خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٠ ثم بلغ ١٤٩٦.٥١ مليون دولار عام ٢٠١٣ أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٤.٩١٥% خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٣، ويعود سبب ذلك إلى انفتاح العراق على العالم الخارجي واستقدامه لقدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي مارست أعمالها في مجالات مختلفة، منها قطاع النقل والمواصلات، وشبكة النقل الجوي، ووسائل النقل البرية، وقطاع إنتاج النفط والغاز والتعدين والمقالع (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٩).

توصيف النماذج القياسية المستخدمة في التقدير:

لقد اتسمت النظريات الاقتصادية التي تمخضت عن تطور علم الاقتصاد والتي حاولت تفسير الظواهر الاقتصادية بمفاهيم تقليدية نظرية والتنبؤ بطبيعة العلاقة الرابطة بين متغيرات اقتصادية معينة بطابع المعرفة الوصفية، فضلاً عن كونها استنتاجات منطقية تنطلق من افتراضات معينة، غير معروف مسبقاً مدى انطباقها على الواقع من عدمه؛ إذ لا يمكن الاعتماد على فروض

النظرية الاقتصادية في عملية القياس على بيانات رقمية فحسب، بل لابد من تفسير هذه الفروض بمعايير أخرى أكثر دقة تعالج المشكلة قيد الدرس.

المتغيرات الاقتصادية التي يتضمنها النموذج المقدر:

من أجل تقدير النموذج الاقتصادي تم تحديد المتغيرات الكلية الداخلة في النموذج، بوصفها خطوة أولى من خطوات توصيف النموذج وصياغته؛ ومن ثم ربط متغيرات النموذج مع بعضها بصيغة رياضية، وما يترتب على ذلك من إمكانية دراسة النموذج بصيغة تطبيقية (Koutsoyiannis, 1979)، وابتداءً من وصف النموذج الذي يمثل بداية العمل القياسي الذي يحدد المشكلة المراد دراستها (محبوب، ١٩٨٢)، والعوامل المؤثرة فيها أو المساعدة في تفسيرها يعتمد منطق النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة في تحديد العلاقة بين المتغيرات الداخلة في بناء النموذج، والتوقعات المسبقة حول إشارة وحجوم المعلمات المقدرة التي تعد بمثابة اختبار نظري يعتمد عليه في تقييم نتائج التقدير (Chang, 1984)، إلا في حالة وجود أسباب خاصة تتعلق بمنطقية سلوك المتغير الاقتصادي التي تبرر هذا الاختلاف عن منطق النظرية الاقتصادية، وفي موضوع دراستنا المتعلق بتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٨٠-٢٠١٣ فإن العديد من الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يشيران إلى أن المتغيرات(*) الآتية هي أكثر المتغيرات تأثيراً في النموذج القياسي المعتمد في تقدير الظاهرة موضوعة البحث.

أ- المتغير المعتمد:

لقد تم الاعتماد على قيم الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة ١٩٨٠-٢٠١٣ (y) مليار دولار، بوصفه المتغير المعتمد في النموذج القياسي المستخدم في التقدير.

(*) جمعت المتغيرات المذكورة آنفاً من قبل الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

أ- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الموقع على الانترنت:

www.worldbankdatafromdatabase.

ب- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات ١٩٨٠-٢٠١٣.

ب- المتغيرات المستقلة:

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم ومباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، فضلاً عن تأثيره في عوامل ومتغيرات اقتصادية أخرى يكون لها أثر واضح في تحقيق النمو الاقتصادي، منها الصادرات، والاستيرادات، والعجز في الموازنة العامة للدولة، وقيمة الناتج الصناعي، والاستثمار المحلي، ومعدل التضخم، ومعدل النمو السكاني والتكوين الرأسمالي والإنفاق العام للدولة ومتوسط عدد سنوات التعليم، ومن هنا عُدت المتغيرات المذكورة آنفاً عوامل اقتصادية تسهم بتأثيرات غير مباشرة في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يأتي توضيح للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج القياسي وكيفية تأثيرها في قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث على وفق مفاهيم النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في هذا الموضوع:

١- الاستثمار الأجنبي المباشر X_1 مليون دولار:

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق فرص متعددة للاستثمار ولاسيما في اقتصادات البلدان النامية ذوات الموارد المالية المحدودة وبالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي متواصل وبمعدلات أسرع من النمو الطبيعي على قاعدة التوسع في الطاقات الانتاجية المعتمدة على التنامي في وتائر الاستثمار المنتج لموارد المجتمع والتي يتحقق منها هدف أبعد وهو التنمية الاقتصادية (ابو قحف، ١٩٨٩).

٢- الصادرات X_2 مليون دولار:

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال شركاته الاجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير في البلدان المضيفة له، لما تمتلكه هذه الشركات من سمعة قوية في الأسواق العالمية ولما تتمتع به البلدان المضيفة من مزايا نسبية تتمثل في انخفاض تكاليف مدخلات الانتاج، إذ تشير الوقائع الاقتصادية إلى أن عدداً كبيراً من البلدان النامية قد حققت فوائد كبيرة من هذا النوع من الاستثمار الذي أسهم في استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في قطاعها الصناعي وبقية قطاعاتها الأخرى، وقد انعكس الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار في الصادرات إلى السوق العالمية (بوروي، ٢٠٠٨).

٣- الاستيرادات X₃ مليون دولار:

يعاني ميزان المدفوعات العراقي منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي من عجز كبير بسبب الظروف غير الطبيعية التي عانى ويعاني منها العراق وذلك تسبب في ارتفاع قيمة استيراداته عن قيمة صادراته، ومن أجل معالجة هذا العجز وتحسين وضع ميزان المدفوعات يتطلب الأمر فتح المجال أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على اعتبار أن هذه الاستثمارات توفر رؤوس أموال وتكنولوجيا وخبرات فنية وذلك يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في البلد والتي تسهم في زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم تزداد الصادرات وتقل الاستيرادات، ولاسيما وان المشروعات المقامة بأموال أجنبية غالباً ما يكون إنتاجها مخصص للتصدير لأنه يكون في مستوى مشابه لإنتاج الدول المتقدمة أو قريب منه، وهو له بالغ الأثر في زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الاستيرادات (بسيوني، ٢٠١٠)، وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٤- العجز في الموازنة العامة للدولة X₄ مليون دولار:

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتأثيرات غير مباشرة في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف من خلال تأثيره في الموازنة العامة للدولة المضيئة، إذ إن زيادة تدفقات هذا النوع من الاستثمارات تجعل العديد من الشركات الأجنبية تدفع قدراً كبيراً من الضرائب إلى حكومة الدولة المضيئة أي أن هذا النوع من الاستثمارات يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب، وعادة فإن هذه الضرائب تستغل في تمويل البرامج اللازمة لتحسين إنتاجية عنصري العمل ورأس المال فضلاً عن الأنشطة كثيفة العمل مثل الصناعة والزراعة والانفاق على البرامج الاجتماعية، وذلك يعكس أثره في تقليل حدة العجز في الموازنة العامة للدولة (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٩).

٥- الناتج الصناعي X₅ مليون دولار:

واجه العديد من البلدان النامية عدداً كبيراً من المشكلات عند محاولتها إقامة التصنيع المحلي في بلدانها ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها من الدول الصناعية المتقدمة، وفي هذا الشأن عدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أساليب نقل التكنولوجيا الحديثة إلى البلدان النامية، لأن هذه التكنولوجيا تعكس صورة الابتكارات والاختراعات العلمية في قطاع التصنيع العالمي، وأصبح الإنتاج الصناعي ذا علاقة وثيقة بالعلم لذا سمّي هذا العصر بعصر العلم والتكنولوجيا أي أن التكنولوجيا هي إحدى ركائز الإنتاج الصناعي، وفي هذا الصدد يقدم الاستثمار الأجنبي المباشر أحدث منجزات

العلم والتكنولوجيا الحديثة إلى البلدان النامية التي تسهم في معالجة مشكلات التصنيع المحلي فيها من خلال تطوير فروع مختلف أنواع الصناعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا متقدمة، فضلاً عن دور هذا النوع من الاستثمار في تدريب الكوادر الصناعية المحلية إلى الحد الذي تحل فيه هذه الكوادر محل الخبرة الأجنبية وبذلك يكون دور هذا الاستثمار إيجابياً في تطوير الانتاج الصناعي المحلي (الشرع، ٢٠٠٦).

٦- الاستثمار المحلي X_6 مليون دولار:

تسعى معظم البلدان النامية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية وزيادة معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي وهذا الأمر يحتاج إلى استثمارات ضخمة ورؤوس أموال كبيرة قد تعجز العديد من البلدان المذكورة عن توفيرها من مواردها الذاتية، وأمام هذا العجز تلجأ هذه الدول إلى استقدام الاستثمارات الأجنبية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق نموها وتنميتها الاقتصادية على اعتبار أن الأموال الأجنبية تسهم في زيادة معدلات الاستثمار المحلي وذلك يعكس أثره في تضيق الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية النمو والتنمية الاقتصادية، لأن الأموال الأجنبية غالباً ما تصطبح معها تكنولوجيا حديثة تحفز بواسطتها الاستثمار المحلي على إنتاج سلع تامة ونصف مصنعة ومواد أولية ضرورية لمختلف العمليات الإنتاجية في أنشطة وقطاعات المجتمع الاقتصادية، من جانب آخر يستجيب الاستثمار المحلي للابتكارات الجديدة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية (بميزة خاصة)، وهو ما يكون له أثر واضح في زيادة قيمة الاستثمار المحلي لوجود فرص جديدة للربح والفائض الذي يسوق في الداخل أو في الأسواق الأجنبية (حميد، ٢٠٠٥).

٧- معدل التضخم X_7 نسبة مئوية:

يعرف التضخم على أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة، وذلك له تأثيرات مباشرة في سياسات التسعير وحجم الأرباح وحركة رؤوس الأموال، فضلاً عن تأثيره في تكاليف الإنتاج التي تهتم بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى عدم ملائمة المناخ الاستثماري المحلي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمعدلات المرتفعة للتضخم التي تتجاوز ١٠% أو ٣٠% أو ١٠٠% سنوياً تؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري وتدخل الاستثمارات في منطقة الخطر سواء كانت محلية أو أجنبية، وبعد التضخم مؤشراً على ضعف كفاءة أداء الاقتصاد القومي، وفي هذا الشأن أوضحت عدد من الدراسات التجريبية وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن التأثير

غير الإيجابي لمعدل التضخم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، لأن ارتفاع معدلات التضخم تعمل على رفع تكاليف الإنتاج وذلك يجعل المستثمرون ينتقلون من القطاعات الإنتاجية إلى قطاعات الخدمات والتجارة بهدف الحصول على الربح السريع عن طريق المضاربات (عمر، ٢٠٠٧).

٨- أعداد السكان X_8 مليون نسمة:

يُعدُّ عدد السكان أحد المحددات المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن هذا المتغير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم السوق المحلي، فكلما ازداد عدد السكان اتسع حجم السوق المحلي، وذلك يعني تزايد فرص المستثمرين من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وعادة فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تركز نشاطها في البلدان التي تتميز بتزايد أعداد سكانها واتساع حجم أسواقها وارتفاع دخول أفرادها المتاحة للإنفاق، ويعد معدل النمو الاقتصادي أحد مؤشرات تزايد أعداد السكان واتساع حجم السوق المحلية واستقدام شركات الاستثمار الأجنبي المباشر (خليفة ومحمود، ٢٠١٣).

٩- التكوين الرأسمالي X_9 مليون دولار:

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي، لأنَّ الاستثمار الأجنبي يتمثل في شكل إضافات مباشرة إلى التكوين الرأسمالي في البلد المضيف ودوره يبرز من خلال زيادة أعداد وقيم وأحجام المشاريع الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية، فضلاً عن دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيضة، وهذه العملية تعني زيادة معدلات التكوين الرأسمالي التي لا يمكن أن تحدث بدون شركات هذا النوع من الاستثمار والتي عادةً تعكس أثرها الإيجابي في تعويض النقص الحاصل في مدخراتها المحلية وفي زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف (خليل، ٢٠٠٤).

١٠- الإنفاق الحكومي X_{10} مليون دولار:

يُعدُّ الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية في البلد المضيف أحد العوامل المهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الشأن أوضح كل من Samuelson, Nordhaus & Mandel، ٢٠٠١، بأن زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البنى التحتية يسهم في خفض تكاليف الإنتاج أي أنهم أوضحوا بأن تطوير البنى التحتية في البلد المضيف يعد العامل الأساس في استقدام أي نشاط اقتصادي ناجح وفعال من قبل الشركات الأجنبية، وقد أوضحوا أن الإنفاق

الحكومي هو مقدار ما تتفقه الدولة في بناء قواعد تكنولوجية قوية تسهم في استيعاب التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي كما وإن توفر مجالات واسعة للاتصالات وخطوط النقل الجوي ووسائل النقل البرية تعد عوامل جاذبة لهذا النوع من الاستثمار، لأنها تسهم في خفض تكاليف الإنتاج وتوفر بيئة أساسية تكنولوجية قوية لهذا النوع من الاستثمارات والتي تعكس أثرها في زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلد المضيف (خليفة ومحمود، ٢٠١٣).

١١ - متوسط عدد سنوات التعليم X_{11} سنة:

يُعدُّ التعليم أحد أهم مستلزمات الإنتاج ويعد شرطاً جوهرياً للتطور السريع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي هذا الصدد أوضح Schultz، ١٩٦٣ دور التعليم في زيادة إنتاجية عنصر العمل، وتوصل إحصائياً بأن التعليم المجسد بعنصر العمل يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي ونسبة ٤٠% في الدول الصناعية المتقدمة، وأوضح أيضاً بأن دور التعليم ينعكس في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية فضلاً عن رفع مستوى جودة ونوعية المنتجات وخصائصها وخفض تكاليف إنتاجها من خلال تحديد النسب المثلى لمدخلات الإنتاج اللازمة في العملية الإنتاجية وهي الأمور التي تسعى إليها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر (الشهواني، ١٩٩٨) وذلك يعكس أثره في تزايد قيم الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة

٢٠١٣-١٩٨٠

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ٣٤ عاماً ١٩٨٠-٢٠١٣، وقد استخدمنا أسلوب الانحدار الخطي المتعدد؛ لوجود أكثر من متغير مستقل، وحُسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (The Method of Ordinary Least Squares: OLS)؛ لكون هذه الطريقة تمتاز بإعطائها أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة، وقد تبين أن النتائج المقدرة كانت كالآتي:

$$Y = 4.430 + 0.644 \log X_1 + 2.857 \log X_2 - 3.344 \log X_3 - 6.464 \log X_4$$

$$t^* \quad (8.08) \quad (6.38) \quad (1.74) \quad (-5.66) \quad (-2.29)$$

$$+ 1.249 \log X_5 + 1.708 \log X_6 - 1.939 \log X_7 + 3.076 \log X_8$$

$$(3.08) \quad (2.16) \quad (-1.80) \quad (5.28)$$

$$+ 1.164 \log X_9 + 2.169 \log X_{10} + 1.460 \log X_{11}$$

$$(2.17) \quad (2.04) \quad (1.04)$$

R^2

$$R^2 = 0.97$$

$$F = 11.55$$

$$D-W = 1.95$$

$$t_T = 1.7$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر إلى أن ٩٧% من التغيرات الحاصلة في قيم الناتج المحلي الإجمالي y في العراق تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر X_1 والصادرات X_2 والاستيرادات X_3 والعجز في الموازنة العامة للدولة X_4 والإنتاج الصناعي X_5 والاستثمار المحلي X_6 ومعدل التضخم X_7 ومعدل النمو السكاني X_8 ونسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي X_9 والإنفاق العام للدولة X_{10} و ٣% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (y) تفسر بواسطة عوامل أخرى قد تكون كمية لا يتضمنها النموذج المقدر، أو قد تكون نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي، منها زيادة الكفاءة الإنتاجية التي تتأثر بمستوى التنمية البشرية للأفراد العاملين في القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن العوامل المتعلقة بالعملية الإنتاجية في بقية القطاعات الأخرى التي تتأثر بهذا النوع من الاستثمار، ولم تظهر معنوية متغير متوسط عدد سنوات التعليم X_{11} لعدم مقدرة هذا المتغير من اجتياز الاختبارات الإحصائية، وقد أوضحت نتائج النموذج المقدر بأن قيمة F المحسوبة قد بلغت ١١,٥٥ وهي أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية ٥% وذلك يدل على أن النموذج المقدر معنوي من الناحية الإحصائية، وبلغت قيمة درين واطسون المحسوبة ١.٩٥ في حين أوضحت نتائج هذا الاختبار عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية، ولم تظهر مشكلة تداخل خطي متعدد بين متغيرات النموذج المقدر بحسب اختبار كلاين، وعند إجراء اختبار جذر الوحدة $Unit\ root\ tests$ للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج المقدر تبين عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج ساكنة $Stationary$ ، وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين أن قيمة (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة المذكورة سابقاً أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية ٥%؛ وذلك يدل على وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات والمتغير المعتمد، وأن قيمة المعلمات المقدر ذات معنوية إحصائية تختلف عن الصفر، وتساوي القيمة المقدر.

بلغت مرونة $X_1^{(*)}$ 0.021، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الزيادة الحاصلة في قيم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.021% وحدة، وهذه النتيجة اتفقت مع مفاهيم المدرسة التجديدية التي أكدت على الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية المضيفة من خلال تزويدها بالعملات الأجنبية والخبرات الفنية والإدارية، والمزايا التكنولوجية (ابو قحف، ١٩٨٩)، وبلغت مرونة X_2 0.097، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الزيادة الحاصلة في قيم الصادرات العراقية وبنسبة ١% تؤدي إلى زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.097% وحدة وهذه النتيجة اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية لأن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم بإنشاء وحدات إنتاجية محلية حديثة تسهم في إنتاج سلع نهائية لها إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية وهذا الأمر يوضح دور هذا النوع من الاستثمار في زيادة صادرات البلد المضيف وهو الأمر الذي يعكس أثره في زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي (العيان والجمال، ١٩٩٧)، وبلغت مرونة X_3 0.114 والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الزيادة الحاصلة في قيم الاستيرادات وبنسبة ١% تؤدي إلى خفض قيم الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.114% وحدة، وهذه النتيجة اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وآراء العديد من الاقتصاديين الذين أشاروا في دراساتهم إلى أن الشركات الأجنبية تعتمد في الإنتاج على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج بسبب ضعف الروابط بينها وبين الاقتصادات المضيفة وهذا الأمر يخلف آثار اقتصادية غير ايجابية في موازين مدفوعات الدولة المضيفة بسبب استنزاف عملتها الأجنبية وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة العجز فيها وانخفاض معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وبلغت مرونة X_4 0.220 والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الزيادة الحاصلة في قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة وبنسبة ١% تؤدي إلى خفض قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.220% وحدة وهذه النتيجة اتفقت مع أدبيات النظرية الاقتصادية ودراسة الأسرج ٢٠٠٤ التي أوضح فيها الآثار السلبية لشركات الاستثمار الأجنبي والتي تتمثل في قيام هذه الشركات بتحويل الأرباح إلى الشركات الأم ودورها في تحديد إمكانية فروعها في الدولة المضيفة من تصدير سلعها إلى الخارج لكي لا تتنافس منتجات الشركة الأم في

$$ep = \frac{\beta_i}{\bar{y}}$$

(*) تحسب المرونات في الدوال شبه اللوغاريتمية بالطريقة الآتية:

الأسواق العالمية، فضلاً عن الضغوط التي تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيئة (الأسرج، ٢٠٠٤)، وبلغت مرونة X_5 0.042 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الزيادة الحاصلة في قيم الإنتاج الصناعي وبنسبة ١% تؤدي إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.042% وحدة وهذه النتيجة اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ودراسة Sanjaya ١٩٨٦ التي أوضح فيها أن شركات الاستثمار الأجنبي تعمل على توثيق الروابط مع الشركات الوطنية وذلك يجعل الشركات الأجنبية تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع الوسيطة المحلية وهذا الأمر يعكس أثره الإيجابي في الصناعات الوطنية الناشئة وبقية الأنشطة الأخرى فضلاً عن الآثار الإيجابية في ميزان مدفوعات الدولة المضيئة ومساهمتها في رفع معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي (Sanjaya, 1986)، وبلغت مرونة X_6 0.058 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الزيادة الحاصلة في قيم الاستثمار المحلي وبنسبة ١% تؤدي إلى زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.058% وحدة وهذه النتيجة اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار أن الاستثمار المحلي يستجيب للابتكارات الجديدة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية وذلك له أثر واضح في زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي (حميد، ٢٠٠٥)، وبلغت مرونة X_7 0.066 والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الزيادة الحاصلة في معدل التضخم وبنسبة ١% تؤدي إلى خفض قيم الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.066% وحدة وهذه النتيجة تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ إن زيادة معدلات التضخم تعني خفض كفاءة أداء الاقتصاد المحلي ورفع تكاليف الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى عدم مقدرة المنتجات المحلية من منافسة نظيرتها الأجنبية وذلك يعكس أثره في خفض قيمة الناتج المحلي الإجمالي (عمر، ٢٠٠٧)، وبلغت مرونة X_8 0.105 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الزيادة الحاصلة في عدد السكان وبنسبة ١% تؤدي إلى زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.105% وحدة وهذه النتيجة اتفقت مع أدبيات النظرية الاقتصادية على اعتبار أن تزايد أعداد السكان يؤدي إلى توسيع حجم السوق المحلية وهو الأمر الذي تركز عليه شركات الاستثمار الأجنبي وذلك جعل هذا المتغير يرتبط بعلاقة إيجابية مع المتغير المعتمد (خليفة ومحمود، ٢٠١٣)، وبلغت مرونة X_9 0.039 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الزيادة الحاصلة في قيمة التكوين الرأسمالي في العراق وبنسبة ١% تؤدي إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.039% وحدة وهذه النتيجة تجد تفسيرها في دور الشركات الأجنبية في زيادة قيم التكوين الرأسمالي في العراق من خلال زيادة أعداد وقيم وأحجام

المشاريع الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية وذلك يعكس أثره في زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي (خليل، ٢٠٠٤)، وبلغت مرونة $0.074 X_{10}$ والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي وبنسبة ١% تؤدي إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.074% وحدة وهذه النتيجة اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار أن زيادة الإنفاق الحكومي في مجال تطوير البنى التحتية للبلد المضيف يعد العامل الأساس في استقدام الشركات الأجنبية لما يوفره هذا النوع من الإنفاق من تسهيلات تسهم في توسيع وتسريع نشاط هذا النوع من الاستثمار والذي ينعكس في شكل إضافات صافية إلى الناتج المحلي الإجمالي (خليفة ومحمود، ٢٠١٣)، ولم تظهر معنوية X_{11} في التأثير في المتغير المعتمد، إذ يفترض أن هذا المتغير يمارس دوره الإيجابي في زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث إلا أن طبيعة بياناته التي أخذت شكل نسق ثابت على امتداد السلسلة الزمنية جعلته لا يشهد أي تغيرات خلالها الأمر الذي جعله يفقد معنويته في التأثير في قيم الناتج المحلي الإجمالي، والإشارة الموجبة لمعلمة الثابت تعني حصول قدر معين من النمو في الناتج المحلي الإجمالي العراقي في حالة ثبات قيم معاملات المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر.

الاستنتاجات

١. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أنواع التدفقات المالية، وهو يتضمن انتقال رؤوس أموال في شكل حصص، أو آلات، أو تكنولوجيا ومعرفة ومهارات، من دولة إلى دول أخرى، فضلاً عن أن لهذا النوع من الاستثمار الحق في الرقابة على مشروعاته، واتخاذ القرارات المناسبة، وهذه الميزة لا تتوفر في أي نوع آخر من أنواع الاستثمار.
٢. تتعدد الأشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث نوعية القائم بالاستثمار، أو من حيث المدة الزمنية له، أو بحسب معايير السيطرة والتحكم فيه.
٣. تباينت آراء صناعات السياسة الاقتصادية في البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر حول دور هذا النوع من الاستثمار في النمو الاقتصادي؛ فمنهم من يصف تأثيره بالإيجابي في معدلات النمو الاقتصادي، ومنهم من يراه مباراة من طرف واحد، والفائز بنتيجتها هو المستثمر الأجنبي.
٤. اتفقت أكثر الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة على أهمية هذا النوع من الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

٥. يتمتع العراق بوفرة نسبية في موارده الطبيعية والبشرية، وهو ما جعله يمتلك المقومات الكافية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اللازمة لتحقيق تنميته، والنهوض بواقعه الاقتصادي، وجعله واحدًا من أفضل الاقتصادات المنفتحة على العالم.
٦. تدنى قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى العراق خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، إذ إنه بلغ نحو ٠.٠٢ مليون دولار عام ٢٠٠٣ بسبب الحرب العراقية الإيرانية والحصار الاقتصادي الذي استمر ١٣ عامًا، ومنذ عام ٢٠٠٤ شهد الاستثمار المذكور تزايدًا مطردًا في قيمته بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي حتى وصل إلى ١٤٩٦.٥١ مليون دولار عام ٢٠١٣.
٧. أثبتت نتائج الجانب العملي معنوية جميع المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج القياسي المقدر في التأثير في قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٨٠-٢٠١٣ في العراق، ولم تظهر معنوية المتغير متوسط عدد سنوات التعليم في العراق للأسباب التي ذكرت في الجانب العملي من الدراسة.

التوصيات

١. في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي يعانيها الاقتصاد العراقي أصبح من الضروري التعامل مع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفها واقعا لا بد من التعامل معه؛ لأنها مصدر مهم لاستقطاب مستلزمات تنفيذ خطط الإنتاج اللازمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي.
٢. اعتماد برامج لتدريب وتأهيل العاملين الذين سيكونون ضمن كادر العمل مع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن رفع مستوى المهارة للأيدي العاملة المحلية أحد أهم وسائل استقدام شركات الاستثمار الأجنبي؛ إذ أثبتت التجارب أن تدنى مستويات المهارة للأيدي العاملة المحلية تجعل الهدف الذي تسعى إليه الشركات الأجنبية قد يواجه حالة من الفشل.
٣. إقامة شبكة للاتصالات العالمية في العراق بهدف توفير معلومات متكاملة للمستثمرين الأجانب ورجال الأعمال عن طبيعة وفرص الاستثمارات المحلية وقدراتها الاستيعابية في مجالات الصناعة، الزراعة، الأسواق، الصادرات، النقل والمواصلات.
٤. إعطاء صلاحية للهيئة الوطنية للاستثمار لتحديد الإعفاءات المالية والضريبية الممكن تقديمها لجذب الاستثمارات الأجنبية.
٥. إنشاء مناطق اقتصادية استثمارية في العراق تتوفر فيها البنى التحتية الملائمة، والحماية الأمنية لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها.
٦. العمل على انضمام العراق إلى مؤسسات الاستثمار العربية والأجنبية لغرض حماية المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في العراق.

٧. تنظيم حملة إعلامية واسعة ومكثفة ومستمرة لنشر الوعي الاستثماري بين أفراد الشعب العراقي، والتركيز على مزايا وفوائد الاستثمار الأجنبي ودوره في رفع معدلات نمو الاقتصاد العراقي.

المصادر

أولاً: العربية

١. احمد مبروك محمد خليفة وإبراهيم سيد عبد اللطيف محمود، ٢٠١٣، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠، ص ٤، الموقع على الانترنت: <http://democraticac.de/?p=609>.
٢. إيمان يوسف عبد الهادي بسيوني، ٢٠١٠، أثر تدفق رأس المال الأجنبي على الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، ص ٦٩-٨٠.
٣. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الموقع على الانترنت: www.worldbank,datafromdatabase.
٤. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات ١٩٨٠-٢٠١٣.
٥. حسين عبد المطلب الأسرج، ٢٠٠٤، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ص ٤-٧، على الرابط: <http://www.mpraub-uni-muenchen>.
٦. دينا احمد عمر حميد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقطار عربية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ٢٥.
٧. دينا احمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، تنمية الرفادين، ٨٦ (٢٩)، ٢٠٠٧، ص ١٣٧-١٣٨.
٨. ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب)، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠٠٨، ص ١٥.
٩. ستار جبار خليل، ٢٠٠٤، أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد الخامس عشر، بغداد، ص ٣٨-٤٠.

١٠. سعد محمود الكواز وعمر غازي العبادي، ٢٠٠٧، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية، مجلة تنمية الرافدين، العدد (٣٢)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ص ١-٦.
١١. عادل عبد الغني محبوب، ١٩٨٢، القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص ٢٣.
١٢. عباس جبار الشرع، ٢٠٠٦، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي، دراسة للجانب الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ١٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص ٤٢.
١٣. عبد السلام أبو قحف، ١٩٨٩، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ١٣.
١٤. علي عبد الكريم الجابري، ٢٠٠٩، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للعراق، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ص ١٨.
١٥. مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٩، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، التحديات، الفرص، الآفاق، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص ٩٥.
١٦. محمد العريان ومحمود الجمال، ١٩٩٧، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية (اختيار الأسس الصحيحة)، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الجمهورية التونسية، ص ص ٤١-٤٢.
١٧. بالجزائر مع التركيز علي قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة أسيوط، القاهرة، ص ص ١٧-٢١.
١٨. نزيه عبد المقصود مبروك، ٢٠٠٨، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص ص ٣٩٩-٤٠١.
١٩. نوفل قاسم علي الشهباني، ١٩٩٨، آثار البحث العلمي والتطوير على الإنتاجية نموذج مقترح لتقدير الكفاءة والتقنية بالتطبيق على بعض وحدات الصناعة التحويلية في العراق بين (١٩٦٨-١٩٩٦)، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ٥٦.
٢٠. وليد عيدي عبد النبي، ٢٠١٠، الاستثمار الأجنبي ودوره المتوقع في تطوير الاقتصاد العراقي، ص ص ١-٢، بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.almadaper.net/news.php?action=view&id=16715.

ثانياً: الأجنبية

1. A. Koutsoyiannis, 1979, Modern Microeconomics, second edition, ST-Martins press, New York, p. 6.
2. Alpha Chang, C. 1984, Fundamental Methods of Mathematicd Economics, Third Edition, MCGrow-Hill, Singapore, pp. 7-10.
3. Hussien Alasrag, 2007, Foreign Direct Investment development policies in the arab countries, pp. 28-29. online at <http://www.mpraub.uni-muenchen.de/2230 /MPRA>, paper No. 2230, posted 07.
4. Lall Sanjaya, 1986, foreign investment transnational's and developing countries, mac millan press, ltd, third, edition, London, pp. 339-407.